

## مشروع قرار

### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في بوروندي، وبخاصة بيان رئيسه الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/26)،

وإذ يؤكد من جديد أن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠ (اتفاق أروشا) لا يزال يشكل أسلم أساس للتوصل إلى تسوية للصراع إلى جانب الجهود المتواصلة من أجل بناء شراكة سياسية داخلية في بوروندي،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار العنف وانعدام الأمن في بوروندي،

وإذ يلاحظ مع القلق مضاعفات الحالة السائدة في بوروندي في المنطقة فضلا عن عواقب عدم استقرار المنطقة المستمر في بوروندي،

وإذ يكرر تأكيد دعمه القوي لما يقوم به الرئيس السابق نيلسون مانديلا من جهود من أجل تيسير التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في بوروندي،

وإذ يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في بوروندي، ولا سيما العمل المتواصل الذي يقوم به ممثله الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعمله كذلك بصفته رئيسا للجنة رصد التنفيذ،

وإذ يشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والدعم الذي تقدمه من أجل تسوية الصراع بالوسائل السلمية،

وإذ يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع قمة المبادرة الإقليمية المعقود في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في بريتوريا، جنوب أفريقيا، بشأن وضع الإطار

القانوني للحكومة الانتقالية وهيكلها، وتشكيل الحكومة ومجلس الشيوخ والجمعية الوطنية الانتقالية،

وإذ يرحب أيضا بالرسالة التي وجهها وزير خارجية جنوب أفريقيا إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ورسالة رئيس بوروندي إلى رئيس جنوب أفريقيا المرفقة بها (S/2001/1013)،

١ - يؤكّد مجدداً تأييده القوي لتنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛

٢ - يطلب إلى الأطراف الموقعة لاتفاق أروشا والمجموعات المسلحة، أي قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، أن تكف فوراً عن جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين؛

٣ - يطلب إلى قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية أن تكف فوراً عن جميع أعمال القتال، وأن تدخل في مفاوضات، وتنضم إلى عملية السلام؛ ويطالب إلى جميع دول المنطقة دعم هذه العملية دعماً كاملاً؛

٤ - يؤيد الجهود التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا والدول الأعضاء الأخرى من أجل دعم تنفيذ اتفاق أروشا، كما يؤيد بقوة في هذا الصدد إنشاء وجود أمني مؤقت متعدد الجنسيات في بوروندي، بناء على طلب حكومته، وذلك لحماية القادة السياسيين وتدريب قوة للحماية تشمل جميع البورونديين؛

٥ - يطلب إلى حكومة بوروندي أن تبقي المجلس على علم بما يحرز من تقدم في إنشاء قوة الحماية الشاملة لجميع البورونديين؛

٦ - يكرر تأكيد استعدادة للنظر في تقديم المزيد من المساهمات في هذه العملية وتنفيذ اتفاق أروشا، في ضوء ما يحرز من تقدم في عملية السلام؛

٧ - يحث المجتمع الدولي، على تقديم مساعدة إضافية، عند تنصيب الحكومة الانتقالية، بوسائل منها الالتزام الكامل بالتعهدات التي قطعها المانحون على أنفسهم خلال مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛

٨ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.